

الذهب والضيق المقبل

نشرنا منذ سنة من الزمان مقالة وجيزة في هذا الموضوع ابنا فيها ازدياد ما يستخرج من الذهب سنوياً وان كثرة رخصته فقلت اسعار العروش التي تشتري به ولكننا ختمناها بقولنا « ومن المحتمل بل المرجح ان هذا السيل الجارف سيل الذهب سيلاتي بالوعة عميقة تنصب فضلاته فيها وهي بلاد الهند وبلاد الصين فاذا كثر التعامل به فيها فلا يكتر عليها خمس مئة مليون من الجنيهات في السنة لان سكانهما اكثر من سبع مئة مليون نفس . ولكن لرم ذلك فالاسعار التي ارتفعت الآن بسبب رخص الذهب لا يرجى ان تهبط سريعاً وبعضها لا يهبط ابداً لان العامل الذي اعتاد ان يأخذ عشرة غروش في اليوم ويشترى بها اشياء مختلفة مما رخص بانسان الصناعة وبما غلا يرخص الذهب لا يكفي بخمسة غروش ولورخص ما غلا الآن لانه اعتاد ان يشتري ايضاً اشياء اخرى من الحاجيات والكماليات كان يستغني عنها حينما كانت اجرة خمسة غروش . وهذا مما يوقع الارتباك الشديد في احوال البلاد المالية ولا دواء له الا السعي من الآن في ما يزيد دخل السكان زيادة كبيرة وفي ما يعلم الاثتماد والتوفير حتى يقتصروا في نفقاتهم على الضروريات ويبقى عندهم ذخري مالي يكون له ربح يستعينون به . وهذا يصدق بنوع خاص على القطر المصري الذي تتوقف احواله المالية على موسم القطن وما يصيبه من الآفات »

وقد حققت حوادث العام الماضي ما رجحناه وهو ان الهند والصين اكثرنا من اخذ الذهب فقد كتب بعضهم في الجزء الاخير من مجلة القرن التاسع عشر يقول انه حينما تنشر حكومة الهند خلاصة اعمالها في شهر ابريل المقبل سيظهر منها ان بلاد الهند استنزفت منا في سنتين سبعين مليوناً من الجنيهات . وسترى البنوك حينئذ ان اساس اوراقها المالية قد تقوضت دعائمها فيقول الكردتير ، ويعلق سمرالقطع . وسبب كثرة الذهب المرسل الى الهند هو جعله اساماً للعاملة بعد ان كانت الفضة اساس المعاملة فيها في السنة السابقة لذلك بلغ وزن الفضة المرسلة الى الهند والباقية فيها ٦٠ مليون اوقية وفي السنة التالية بلغ وزن الفضة ٣٢ مليون اوقية فقط . واما الذهب فكان في السنة الاولى ٣٥٠٠٠٠٠ اوقية وبلغ في السنة التالية ٦٢٥٠٠٠٠ اوقية . واذا ايجح حكومة الهند ان تصك تقود الذهب فيها استنزفتها من بنوك الدنيا سريعاً فان قيمة صادراتها زادت على قيمة وارداتها سنة ١٩١١ اثنين وخمسين مليوناً من الجنيهات فاذا طرح منها ما هي مديونة به لبلاد الانكاز معاشات

ونحوها وهو ١٧ مليوناً من الجنيهات بقي لها ٣٥ مليوناً فهي تأخذها الآن ذهباً لا فضة .
 ومعلوم ان الذهب المستخرج الآن من مناجم الارض كلها لا يزيد على مئة مليون جنيه في
 السنة يذهب ربيعاً في صوغ الحل ونحوها ويبقى منها ٧٥ مليون جنيه للعمالة فتأخذ الهند
 نحو نصفها وهذا النصف اذا وزع على سكان الهند لا يصيب النفس منهم الا نحو ١٢ غراماً
 فتصبح هناك - واذا زادت صادرات الهند بما يساوي ٣٥ مليوناً من الجنيهات في السنة وهذا
 غير بعيد استنزفت كل الذهب الذي يستخرج سنوياً للعمالة

واكثر الذهب الذي يرد الى القطر المصري من اوروبا يرسل من القطر المصري الى
 بلاد الهند فقد بلغ ماورد منه الى القطر المصري في العام الماضي حتى آخر نوفمبر
 ٦٨١ ٩٣٤ ٦٨١ جنيهاً أرسل منها الى الهند حتى آخر نوفمبر ٦٨٣ ٦٩١ ٦٨٣ جنيهاً او نحو
 ثلثها . وهذا الامر مطرد الآن في سنة ١٩١١ كان مقدار الذهب الوارد الى القطر
 المصري ٦٩٠٣٠٢٧ جنيهاً والصادر منه الى الهند ٩٢٢ ٩٢٢ ٥٠١٢ جنيهاً اما الفضة فلم
 يصدر منها تلك السنة الى الهند الا ما قيمته ١١٥٦ جنيهاً مصرياً

ومن الغريب ان الذهب الذي يرسل الى الهند يجزن اكثره عند اغنيائها او يصاغ حتى
 ولا يدور في المعاملة فقد ثبت ان اليوسطات ومكك الحديد لم يصلها من الذهب من سنة
 ١٩٠٨ الى سنة ١٩١١ سوى خمسة ملايين وثلاثة ارباع المليون من الجنيهات مع ان
 الذهب الذي بقي في الهند في هذه المدة يزيد على مئة مليون جنيه

ولا بد من ان تجري الصين مجرى الهند في جعلها الذهب اساساً للعمالة واستنزاف
 الكشيرة منه ومعنى ذلك ضاقت على التجار سبل المعاملة لان اكثرها قائم بالاوراق المالية
 وقطع التماويل فاذا قل الذهب في البنوك اضطرت ان تفلل اصدار الاوراق المالية وترفع
 سعر التطلع . وقد قابل مدير بنك النقود في الولايات المتحدة بين ما كان في البنوك المشهورة
 من الذهب في آخر سنة ١٨٩٩ وفي آخر سنة ١٩١٠ وبين قيمة اوراقها المالية في السنتين
 المذكورتين وقيمة ما لها من الديون وفيها من الاوراق المقطوعة فكان كما ترى في هذا الجدول

آخر سنة ١٨٩٩	آخر سنة ١٩١٠	
٥٠٠٠٠٠٠٠	٨٥٠٠٠٠٠٠٠	قيمة الذهب في البنوك بالجنيهات
٦٤٠٠٠٠٠٠٠	١٠٤٠٠٠٠٠٠٠	الاوراق المالية المتداولة
٢٠٠٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠٠٠	الديون والاوراق المالية المقطوعة

فاذا قل مقدار الذهب في البنوك وعاد الى ما كان عليه في بداية هذا القرن اضطرت

ان ثقل ما يتداول من اوراقها المالية وان ثقل تسليم النقود وقطع الكيبيالات ولا يخفى ما يجلب بالتجارة حينئذ من الضيق والاضطراب

وقد تصلى الحال بالإحتياج على الفضة في المعاملة اي يجعلها اسما كالذهب فانه استخراج منها من كل مناجم الدنيا سنة ١٩١١ ٢٣١ مليون اوقية اخذ منها الصانعة وصناع الآلية الفضية ١٥٦ مليون اوقية وهذا متوسط ما يستعملونه منها سنويا . فيبقى من المستخرج ٧٥ مليون اوقية فقط . وقد اشترت حكومة الهند ١٥٠ مليون اوقية سنة ١٩٠٦ و ١٩٠٧ وصكبتها ٤٠٠ مليون روية والحال غلت الفضة ببلغ ثمن الاوقية نحو ١٤ غرشا ثم ضبط سنة ١٩٠٨ الى ٩ غرش وهو اخص سعر وصلت اليه . و مراد حكومة الهند الآن ان تشتري خمسين مليون اوقية لتصكها نقودا وقد حاولت ان تشتريها سرا لكي لا ينزل سعرها اذا عرف غرضها ولكن كشف سرا . فاذا علت مقدار ما تحتاج الى صكها سنويا وجرت في صكها على وتيرة واحدة وكان نحو ١٣٠ مليون روية او خمسين مليون اوقية ارتفع سعر الفضة وبقى على معدل واحد بالنسبة الى سعر الذهب وصارت الفضة تصلى لان تكون مقياسا للمعاملة وبطل استنزاف الهند والصين لذهب المسكونة وما ينتج عنه من الضيق المالي

والقطر المصري من اشد البلدان تأثرا بالضيق المالي اذا حدث لكثرة ما يطلب منه من الذهب سنويا ربا ديونه وديون حكومته ولان اغنياءه لا يقتصدون في نفقاتهم وليس له دخل يعتمد عليه غير قطنه فاذا اصابت القطن آفة من الآفات فقلت ما يجني منه او اذا جاد موسم اميركا فبسط سعره وسعر القطن المصري معه خسر القطر خسارة كبيرة تزيد على ما يمكن ان يتوفر له في سنة الاقبال . ولا علاج لذلك الا ما قلناه في بداية العام الماضي وهو السعي في ما يزيد دخل السكان زيادة كبيرة وفي ما يعظم الاقتصاد والتوفير حتى يقتصروا في نفقاتهم على الضروريات ويبقى لهم ذخرا مالي يكون له ربح يستعينون به . ويزيد على ذلك انه يجب ان يكون مهمم الاول ابناء ما عليهم من الديون لان رباها لا يقل عن ستة او سبعة في المئة والاملاك التي يمتلكونها والاطيان التي يجهونها لا يمكن ان يزيد حافي رباها على ستة في المئة بالنسبة الى ثمنها والى ما ينفق عليها فايفاد الديون اربح من امتلاك الاملاك واحياء الاطيان